

Distr.: General
29 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٤ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تخفيض الخطر النووي

مذكرة من الأمين العام

- ١ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٥٤/٥٤ كاف المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إلى الأمين العام أن يلتمس آراء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح حول المعلومات المتعلقة بالتدابير المحددة التي تقلل إلى حد كبير من خطر نشوب الحرب النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، يتشرف الأمين العام بأن يقدم في هذه الوثيقة موجزاً للمناقشة التي أجراها المجلس الاستشاري في دورته ٣٥ حول هذا الموضوع، كما نقله إليه رئيس المجلس (انظر المرفق). وقد استندت المناقشات إلى ورقات أعدها ثلاثة من أعضاء المجلس، وهي مرفقة بالموجز.

* A/55/150.

المرفق

موجز للمناقشات التي أجراها المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بشأن
اتخاذ تدابير محددة للتقليل من خطر الحرب النووية كما أقرها رئيس المجلس
الاستشاري بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠

موجز

عملاً بالقرار ٥٤/٥٤ كاف، أعد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح موجزًا
عن المناقشات التي أجراها حول المعلومات المتعلقة بالتدابير المحددة التي تقلل إلى حد كبير من
خطر الأسلحة النووية. ومرفق بهذا التقرير ثلاث ورقات معلومات رئيسية قدمها أعضاء
المجلس للمناقشة. وخلص المجلس إلى أنه من المهم للغاية زيادة التركيز على ضرورة التقليل من
خطر الحرب النووية. ووافق جميع الأعضاء على أن خطر الحرب النووية لن يزول إلا بإزالة
الأسلحة النووية. وساد اتفاق واسع النطاق بشأن أربعة تدابير للتقليل من خطر الحرب
النووية، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص. وناقش المجلس أيضًا طائفة واسعة النطاق من التدابير
والنهج الشاملة الأخرى التي حظيت بدرجات متفاوتة من التأييد. ويرى المجلس أن من المفيد
مواصلة مناقشاته حول الموضوع.

الأسلحة النووية. ولذلك ينبغي التشجيع باستمرار على اتخاذ خطوات ترمي إلى إزالتها إزالة تامة.

٥ - وساد اتفاق واسع النطاق في المجلس على ضرورة التركيز على التدابير الأربعة التالية للتقليل من المخاطر النووية:

(أ) عدم وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب؛

(ب) استعراض المبادئ النووية؛

(ج) إزالة الأسلحة النووية التكتيكية للدولتين

النوويتين الرئيسيتين، وكخطوة أولى لإزالة الأسلحة النووية، تقليلها بدرجة كبيرة ونقلها إلى مخازن مركزية؛

(د) تهيئة مناخ يتيح تنفيذ تدابير نزع الأسلحة

النووية. ومن شأن برامج التعليم والتدريب على مخاطر الأسلحة النووية أن تعزز وجود رأي عام عالمي ملم بالموضوع، يكون بوسعه أن يمارس تأثيراً إيجابياً على الإرادة السياسية من أجل إزالة الأسلحة النووية.

٦ - وقد حظيت الطائفة التالية من التدابير المحددة والمناهج العامة بدرجات متفاوتة من التأيد من المجلس وهي:

(أ) منع مواصلة انتشار الأسلحة النووية؛

(ب) حظر استعمال الأسلحة النووية؛

(ج) تغيير المبادئ العسكرية إلى مبدأ عدم توجيه

الضربة الأولى بالأسلحة النووية؛

(د) سحب جميع الأسلحة النووية المنتشرة في

الخارج وإعادة نقلها إلى أراضي البلد الحائز لها؛

(هـ) إزالة جميع مخزونات الرؤوس الحربية باستثناء

جزء صغير للغاية منها؛

١ - في الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح المعقودة في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أجرى المجلس تبادلًا لآراء بشأن تدابير محددة قد تقلل من خطر الحرب النووية. واستندت مناقشات المجلس إلى ورقات أعدها ثلاثة من أعضاء المجلس، حددت إطار النظر في البند، وهي مرفقة بكاملها بهذا التقرير. ورأى الأعضاء أن من الممكن للمجلس أن يقوم بعمل مفيد إذا ناقش كثيراً من البنود الواردة أدناه بعمق أكثر في الاجتماعات المقبلة.

٢ - ووافق معظم أعضاء المجلس الاستشاري بشدة على ضرورة زيادة وضوح مسألة التقليل من خطر الحرب النووية. وفي هذا السياق، ودون الانتقاص من أهمية مجالات نزع السلاح الأخرى، رحب المجلس بتركيز الأمين العام بشكل متجدد على نزع الأسلحة النووية. كما اقترح المجلس أن يقوم الأمين العام بتشجيع الدول الأطراف على الامتثال التام لجميع المعاهدات السارية، أو التصديق على المعاهدات التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض والتي لم تدخل حيز النفاذ بعد، وبدء نفاذها في وقت مبكر، واستمرار المفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح. فهذه التدابير لا غنى عنها لتهيئة مناخ أساسه السلام والاحترام المتبادل.

٣ - ورحب معظم الأعضاء بالاقترح الذي قدمه الأمين العام في تقريره إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية لعقد مؤتمر دولي رئيسي يساعد في تحديد سُبُل القضاء على المخاطر النووية. وإذا وافقت الدول الأعضاء على ذلك الاقتراح، فإن المجلس يقر بأن هذا المؤتمر سيسهم في زيادة الاهتمام بهذه المسألة.

٤ - ووافق جميع أعضاء المجلس على أنه من الأساسي التأكيد على أن خطر الحرب النووية لن يزول إلا بإزالة

- (و) إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتخذ بحرية بين دول المنطقة المعنية؛
- (ز) تقديم ضمانات أمن سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛
- (ح) إلغاء سياسات وممارسات المشاركة النووية والمظلة النووية؛
- (ط) تقليل عدد أنظمة الأسلحة النووية، بما في ذلك عدم تركيب رؤوس متعددة فردية التوجيه في ناقلة عادة؛
- (ي) اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في مجال الأسلحة النووية والمرافق ذات الصلة؛
- (ك) الإبقاء على الغواصات النووية التي جرى نشرها في وضع يجعل إطلاق القذائف التسيارية النووية من مدى قريب على مسار خفيض أمرا أكثر صعوبة؛
- (ل) عدم التوجيه إلى هدف معين؛
- (م) وضع أساليب الاتصال بشكل يصبح فيه توجيه الضربات الفورية أمرا صعبا أو مستحيلا؛
- (ن) إبقاء القوات النووية في حالة تأهب دنيا؛
- (س) نزع الرؤوس الحربية النووية من أجهزة الإطلاق؛
- (ع) إزالة الأجزاء الرئيسية من أجهزة الإطلاق أو الرؤوس الحربية النووية (كالبطاريات، والوقود، وكابلات التوصيل والحواسيب)؛
- (ف) اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الدول المتجاورة في مناطق الصراع الإقليمية بما في ذلك فض اشتباك القوات ووضع قوات محايدة (لحفظ السلام) على كلا جانبي خط
- ترسيم الحدود والإحجام عن دعم الجهات المسلحة غير الحكومية داخل المنطقة المتنازع عليها.
- ٧ - ولاحظ أيضا أعضاء المجلس الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ التي وافقت فيها الدول الأطراف في المعاهدة على التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى التقليل من الأخطار النووية وإلى إزالة الأسلحة النووية.

التذييل الأول

ورقة مناقشة من إعداد هارالد مولر مؤرخة

٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١ - تكمن الأخطار النووية في وجود الأسلحة النووية، ولذلك فقد ذكرت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٥٤/٥٤ كاف أنها على قناعة بأن نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية أمران لا غنى عنهما لإزالة خطر الحرب النووية.

٢ - وفي الوثيقة الختامية، خلصت الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عند استعراضها للمادة السادسة خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، إلى ما يلي:

”يلاحظ المؤتمر أنه بالرغم من الإنجازات المتصلة بتخفيض الأسلحة من الجانبين ومن جانب واحد، فإن مجموع عدد الأسلحة النووية المنشورة أو المكسدة ما زال يناهز عدة آلاف. ويعرب المؤتمر عن بالغ قلقه لاستمرار تعرض البشرية للخطر الذي تمثله إمكانية استعمال هذه الأسلحة النووية“ استعراض عملية المادة السادسة، الفقرة ضاد (NPT/CONF.2000/28 (Vol.1, Part I)).

٣ - وبعبارة أخرى، فإن الأخطار النووية تنشأ عن عوامل أو ظروف أو ”مثيرات“ محددة من شأنها أن تؤدي إلى استعمال الأسلحة النووية. وهناك أربع مجموعات من العوامل التي تحضر الذاكرة كعوامل تحبذ استعمال الأسلحة النووية وتسبب بذلك في مخاطر نووية:

• إدخال أسلحة نووية إلى المناطق التي تسودها نزاعات إقليمية خطيرة بين البلدان المتجاورة؛

• المبادئ والمواقف التي تنطوي على سمات تسهل استعمال الأسلحة النووية ومن المحتمل أن تعجل باستعمالها؛

• تكنولوجيا الأسلحة التي تكون عرضة للاستعمال غير المأذون به أو دون قصد؛

• الافتقار إلى الشفافية.

إدخال أسلحة نووية إلى المناطق التي تسودها نزاعات إقليمية شديدة بين البلدان المتجاورة

٤ - على عكس نظرية الردع النووي السائدة، فإن تأثير الأسلحة النووية على التنافس بين الدول ليس واضحاً. فمن ناحية، فإن التدمير الهائل الذي تحدثه هذه الأسلحة قد يجعل الحكومات تحجم عن الدخول في أزمات، مما يؤدي إلى وضع سياسات مثبطة للدخول في صراعات. ومن ناحية أخرى، فإن حيازة هذه الأسلحة قد يجعل الحكومات واثقة من أن العدو لن يدفع الصراع المسلح إلى أقصى حد له مما قد يقود الحكومات إلى اتباع سياسة تضعها على شفا كارثة نظراً لاعتقادها بأن الأسلحة النووية ستكفل أن تكون أي حرب محدودة، وبالتالي ستستبعد المخاطر الخاصة بوجود ذلك البلد إذا نشب صراع مسلح. ويتزايد هذا الخطر إذا كان الجزء المتنازع عليه من الإقليم واقعا بين جيران، ويتفاقم بدرجة أكبر من خلال العمليات التي تقوم بها جهات مسلحة غير حكومية، في داخل الإقليم المتنازع عليه. ويجب أن يصنف احتمال التصعيد في إطار هذه المجموعة من العوامل بأنه خطير.

المبادئ والمواقف التي تنطوي على سمات تسهل استعمال الأسلحة النووية أو قد تعجل باستعمالها

٥ - تتسبب المبادئ التي تنطوي على إمكانية توجيه الضربة النووية الأولى في جو من عدم الثقة والخوف، وتؤدي حتماً إلى محاولات للحفاظ على قدرات رادعة للبلد في حالة

الخصائص الأمنية التي تحول دون إطلاقها بدون إذن. ويمكن أن تؤدي أجهزة الإنذار المبكر التي بها قصور إلى التعجيل برد نووي لا مبرر له نتيجة لسوء الفهم.

الافتقار إلى الشفافية

٨ - رغم أن رفض الشفافية قد يكون ناشئاً عن الإحساس بالضعف والوهن، فإن الافتقار إلى الشفافية عادة ما يؤدي بأطراف النزاع المحتملين إلى المبالغة في تقييم القدرات النووية للدول الأخرى، وقد يفضي إلى اتخاذ تدابير مضادة بهدف مواجهة خيارات مفترضة (من المحتمل أن تكون حقيقة). وقد تشمل هذه التدابير المضادة عندئذ أوضاعاً غير ثابتة وتنطوي على استعمال للأسلحة على النحو المشار إليه أعلاه.

٩ - ويمكن النظر في التدابير التالية للتخفيف من حدة المجموعات الثلاث للأسباب المسببة للخطر:

- اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين القوى الذرية المتجاورة في الصراعات الإقليمية، بما في ذلك فض اشتباك القوات ووضع قوات محايدة (لحفظ السلام) على كلا جانبي خط ترسيم الحدود، والإحجام عن دعم الجهات المسلحة غير الحكومية داخل الإقليم المتنازع عليه؛
- تغيير المبدأ إلى مبدأ عدم توجيه الضربة الأولى. وينبغي الاعتراف بأن هذا قد يتطلب رداً دولياً مقنعاً على التهديدات المفترضة ضد البلدان التي قد ترغب في مواصلة اتباع خيار اللجوء إلى الضربة الأولى. ويتعين على وجه الخصوص أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً عاماً أكثر وضوحاً بشأن التدابير التي ستتخذ ضد أي جهة تستخدم أسلحة كيميائية أو بيولوجية؛
- تغيير الأوضاع بحيث تبتعد عن أنماط الضربة الأولى. ويشمل هذا ما يلي:

وقوع هجوم، وتميل على وجه الخصوص إلى اتباع استراتيجية الإطلاق بمجرد الإنذار، وما يعقب ذلك من حالة تأهب. ويتفاهم الوضع إذا كان مبدأ توجيه الضربة الأولى يركز إلى قدر كبير من درجات التأهب القصوى ووجود رؤوس حربية نووية دقيقة التوجيه. وقد يؤدي عدم التناسق من قبيل نشر نظام دفاعي بالقذائف في أرجاء الإقليم على جانب واحد إلى تصعيد الدوافع لدى الجانب الأضعف لتقوية موقفه فيما يتصل بالإطلاق بمجرد الإنذار. وفي وقت الأزمات، تنطوي هذه المجموعة من العوامل على خطر جم باحتمال التعجيل باستخدام نووي غير مقصود، أو نتيجة سوء فهم، من أجل الحيلولة دون وقوع الضربة الأولى المدمرة المفترضة من الجانب الآخر. كما أن حيازة احتياطي كبير من الرؤوس الحربية النووية التي يمكن تجهيزها للإطلاق بسرعة قد يسهم أيضاً في التعجيل بالضربة الأولى.

٦ - وتمثل مبادئ توجيه الضربة الأولى المقترنة بوجود أعداد ضخمة من الأسلحة النووية التكتيكية سبباً آخر للقلق. فالأسلحة النووية التكتيكية بطبيعتها، تستخدم للتأثير على مسار الحرب. ففي ساحات القتال التي تتسم بالعمق وعدم الثبات، يخشى دائماً من احتمال توجيه ضربة إجهاضية لهذه الأسلحة من قبل العدو. ولذلك فهناك حافز تكتيكي لاستعمالها في وقت مبكر من الصراع لتفادي فقدانها؛ وقد كانت عبارة "استخدمها وإلا فقدتها" هي العبارة الشائعة في الغرب خلال أحلك سنوات الصراع بين الشرق والغرب.

تكنولوجيات الأسلحة التي قد تكون عرضة للاستعمال غير المأذون به أو بدون قصد

٧ - هذه الأسلحة قد تكون عرضة للانطلاق رداً على تأثير خارجي (حريق أو انفجار أو طلقة نارية أو صدمة نتيجة سقوطها أو بسبب حادث) أو نتيجة عدم توافر

- تقليل أعداد الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه في ناقلة عائدة وعدم تركيبتها؛
- تخفيض حالة التأهب من خلال اتخاذ تدابير من قبيل عدم التوجيه إلى هدف معين؛ ووضع أساليب للاتصال من شأنها أن يصبح توجيه ضربات فورية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا (الوضع البريطاني الحالي)؛ ووضع القوات في حالة تأهب دنيا؛ ونزع الرؤوس الحربية من أجهزة الإطلاق؛ وإزالة الأجزاء الرئيسية من أجهزة الإطلاق أو الرؤوس الحربية (كالبطاريات والوقود وكابلات التوصيل والحواشيب)؛
- نشر القوات البحرية بطريقة يستحيل فيها الإطلاق من مدى قريب على مسارات خفيضة؛
- إزالة جميع مخزونات الرؤوس الحربية الاحتياطية باستثناء مخزون قليل جدا.
- ١٠ - والقصد من هذه التدابير هو إعطاء أمثلة توضيحية وليس تقديم قائمة حصرية. وتشير الدراسات المتعلقة بعدم وضع القوات في حالة تأهب إلى عدد من الخطوات الأخرى. ويتطلب الأمر مساحة كبيرة للخوض في كل التفاصيل الضرورية:
 - الإحجام عن نشر دفاعات قذائف إقليمية بطريقة تعرض قدرة الشركاء الاستراتيجية على الردع للخطر، إلا إذا تم النشر على نحو متزامن ومتفق عليه؛
 - إزالة، أو على الأقل التقليل بدرجة كبيرة، من الأسلحة النووية التكتيكية في مناطق الصراع، وتخزينها في مناطق بعيدة عنها؛
- إزالة كل الأسلحة المعرضة للعبث بها بلا قصد أو بشكل غير المأذون به؛
- -تأمين الشفافية فيما يتصل بالمبدأ والوضع والخط بقدر توافق ذلك مع الأمن الوطني الأساسي؛
- اتباع تدابير لبناء الثقة من قبيل عقد حلقات دراسية عن المبادئ، والحيلولة دون حدوث أزمات مراكز الاتصال وتبادل البيانات المتعلقة بالإنذار أو المخططات المشتركة. وتبادل ضباط الاتصال بين مراكز القيادة الاستراتيجية و/أو مراكز الإطلاق.
- ١١ - وترمي المقترحات السابقة جميعها إلى خدمة ثلاثة أهداف في أن واحد هي:
 - (أ) إنها تساعد، وحدها أو مجتمعة، في التقليل من الأخطار النووية، وبذا فهي
 - (ب) تسهم في الاستقرار الدولي وإضفاء شعور بالأمان لدى جميع الأطراف،
 - (ج) وتقديم مساهمات أخرى لئلا يترع السلاح النووي أو على الأقل فتح الباب أمامها.

التذييل الثاني

ورقة مناقشة من إعداد غيرمو غونزاليز مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

- ٧ - ولعل من الحكمة تحديد المجالات التي يمكن أن تسهم في تهيئة مناخ ملائم لتحويل تلك التدابير إلى ممارسة عملية.
- ٨ - وثمة مجالان اثنان يمكن للدول والأمم المتحدة العمل من خلالهما في هذا الصدد وهما: تدابير بناء الثقة والتعليم.
- ٩ - ويجب أن ينبني الأمن الدولي على الثقة المتبادلة، وليس على الخوف المتبادل. إذ أن وجود أي تهيئة جو من الثقة والاطمئنان، والحفاظ على الأمن غير المنقوص لجميع الدول وتعزيزه تدريجياً، والتسوية السلمية للمنازعات تؤدي دوراً هاماً في تعزيز مناخ من التفاهم، والثقة والتعاون مما يفضي إلى السلام ونزع الأسلحة النووية.
- ١٠ - ويمكن أن يكون النهج الإقليمي عنصراً مكملًا هاماً للجهود المتعددة الأطراف المبذولة من أجل نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، وبسبب الطبيعة المعقدة للمشاكل التي ينطوي عليها الأمر، والتغيير الذي طرأ على الاعتبارات السياسية والأمنية في مختلف المناطق، فمن الملائم أكثر تناول بعض القضايا في إطار إقليمي وليس تطبيق مفاهيم عامة على حالات إقليمية مختلفة تماماً.
- ١١ - أما المجال الآخر الذي يمكن العمل فيه للمساهمة في تهيئة بيئة لتحويل التدابير المشار إليها أعلاه إلى ممارسة عملية فهو مجال التعليم. وكما قال لنا الأمين العام في شهر شباط/فبراير الماضي، فإن التعليم ما هو إلا عملية بناء للسلام ولكن باسم آخر. وهو أكثر شكل فعال من أشكال الإنفاق على الدفاع.
- ١٢ - وثمة حاجة لتوسيع نطاق التوعية الدولية بمخاطر الأسلحة النووية لتعزيز وجود رأي عام عالمي مطلع يكون قادراً على ممارسة تأثير إيجابي في خلق الإرادة السياسية لإزالة الأسلحة النووية.
- ١٣ - إن البرامج الإعلامية، والبحوث، والتعليم والتدريب بما في ذلك المنشورات، والحلقات الدراسية والمؤتمرات

- ١ - منذ قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية في عام ١٩٤٥، التزم المجتمع الدولي وما زال ملتزماً بالإزالة التامة للأسلحة النووية.
- ٢ - ويتمثل الدليل على التزام المجتمع الدولي برمته تقريباً بذلك، في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضم ١٨٧ دولة طرفاً.
- ٣ - وكما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ فإن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، (NPT/CONF.2000/28, Vol.1, Part I)، استعراض المادة السابعة، الفقرة ٢).
- ٤ - وعلاوة على ذلك، وافق مؤتمر الاستعراض على اتخاذ الخطوات العملية الرامية إلى بذل جهود منهجية وتدرجية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين ٢ و ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية.
- ٥ - ومن حسن الحظ، يسود توافق في الآراء بين الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها، والتي مما لا شك فيه، لن تسهم في التقليل من الخطر النووي فحسب، بل كذلك في إزالة الأسلحة النووية.
- ٦ - وبعد التوصل إلى هذا الاتفاق المثير للإعجاب، ستكون أي محاولة لتحديد خطوات جديدة، بل والأهم التوصل إلى توافق للآراء بشأنها، صعبة للغاية وكأنها شطحة خيال.

٢٠ - رغم أنه قد ينظر إلى النهج المقترح في هذه الورقة على أنه ساذج، فلن يمكن إلا من خلال تحقيق استقرار وتنمية حقيقيين إزالة مبررات امتلاك واستعمال الأسلحة النووية وتحويل نزع الأسلحة النووية إلى حقيقة واقعة.

والاجتماعات والعروض السينمائية، والصور والمعارض الفنية وإصدار الطوابع وما شابهها تشكل بعض الأنشطة، التي وإن لم تكن جديدة في حد ذاتها، فيمكنها أن تساعد الشعوب في معرفة بعضها البعض على نحو أفضل وفهم المخاوف وخلق الثقة.

١٤ - وعلى المدى البعيد، سيبدأ الناس في مطالبة حكوماتهم باستخدام الأموال التي يدفعونها كضرائب لخدمة الصحة والتعليم وليس للاستخدام في الأسلحة والمعدات الحربية.

١٥ - وإن مفهوم المساءلة، الذي تم الاتفاق عليه في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيطبق على الحكومات أيضا فيما يتصل بإجراءاتها المتعلقة بترع السلاح النووي.

١٦ - ولا تزال الحاجة تدعو إلى بناء زخم لترع الأسلحة النووية. فصحيح أن المجتمع المدني بدأ يؤدي دورا أكثر أهمية ومفيدا للغاية، إلا أن الحاجة تدعو لبذل المزيد.

١٧ - ومنذ انتهاء الحرب الباردة، بدأ الأمن يعتبر ظاهرة شاملة بشكل متزايد، يتعين أن ينصب تركيزها على الإنسان. ولهذا السبب، ينبغي التركيز الآن على توليد زخم في المجتمع المدني لترع الأسلحة النووية.

١٨ - وقد آن الأوان للحكومات أن تبني وتعزز الثقة بين بعضها بعضا لكي تقوم على نطاق أوسع بتبادل الآراء والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والمعرفة والإعلام لصالح شعوبها.

١٩ - وقد حان الوقت للحكومات والأمم المتحدة لكي تثقف الشعوب لكي تكتسب الجماهير فهما لأهداف الأمم المتحدة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وتبدي دعمها لهذه الأهداف.

التذييل الثالث

ورقة مناقشة من إعداد أروندهاتي غوس، مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠

١ - إن الخطر النووي قائم بسبب وجود الأسلحة النووية. ويلزم قبول هذه الحقيقة الأساسية لأنها هي وحدها التي تحدد اتجاه الجهود الرامية إلى تقليل الخطر النووي. فالنهج التي تستبدل بالمسؤولية السياسية الشفافية أو التطور التكنولوجي ليست إلا مجرد منافذ مسدودة، تماماً كما ثبت بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة أنه مقابل إلغاء الأسلحة النووية.

٢ - وأشار الأمين العام في تقريره إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية (A/54/2000) إلى أنه لا تزال هناك ٣٥.٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية في ترسانات القوى النووية، ولا تزال الآلاف منها منتشرة في حالة تأهب قصوى. وأكد الحاجة إلى إعادة تأكيد الالتزام السياسي على أعلى المستويات بالحد من المخاطر الناشئة عن الأسلحة النووية القائمة وعن زيادة انتشارها.

٣ - وينبغي للمجلس الاستشاري، خلال اضطلاعهم بمهامهم وفقاً لطلب الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٥٤/٥٤ كاف، أن يركز على تدابير محددة من شأنها أن تبدأ عملية عدم إضفاء الشرعية على الأسلحة النووية تدريجياً، بما في ذلك التقليل من إبرازها في السياسات الأمنية للدول الحائزة لها. ولا تكتسب تدابير عدم انتشار الأسلحة أي معنى إلا عندما تسهم في نزع السلاح النووي. وينبغي أن يجري النظر في تدابير محددة، في سياق تعزيز نزع السلاح النووي، وليس في إطار التدابير التي تضع مزيداً من العوائق في وجه تنفيذها.

عدم وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب

٤ - يحظى التدبير المتعلق بعدم وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب باعتراف واسع بوصفه تدبيراً يساهم إسهاماً كبيراً في التقليل من أخطار استعمالها بدون قصد أو على نحو غير مأذون به، وهو ناشئ عن المبادئ التي تقوم على أساس حالة التأهب القصوى المتوارثة عن الحرب الباردة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء استعراض للمبادئ النووية، تعقبه خطوات متواضعة، وعملية وقابلة للتنفيذ، تهدف إلى تخفيض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية وأنظمتها الداعمة مما يساهم في تحسين المناخ الدولي لترع السلاح النووي. ويوجد قدر كبير من المقترحات في شكل دراسات/تقارير حول عدم وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب، والتي يمكن إجراء مقارنات مفيدة بينها لكي يمعن المجلس النظر فيها.

الاتفاق العالمي بعدم توجيه الضربة الأولى

٥ - إن الأسلحة النووية التي تحكمها مبادئ توجيه الضربة الأولى، ولا سيما الأسلحة النووية الاستراتيجية الموضوعة في حالة تأهب قصوى لإطلاقها عند الإنذار، والأسلحة النووية التكتيكية المستعملة في ساحة المعركة، تشكل أخطر العناصر في نطاق الأسلحة النووية، ولذا ينبغي تناولها بوصفها أولوية من الأولويات. وستضفي الالتزامات الواضحة بعدم توجيه الضربة الأولى التي يتم التوصل إليها بشكل متعدد الأطراف بين الدول المعنية والمبينة في مبادئ وأوضاع القوة الخاصة بما استقراراً، وتتيح القدرة على التنبؤ، وتعزز احتمالات التوصل إلى حظر ملزم قانوناً بعدم استعمال الأسلحة النووية، مما يعزز عملية عدم إضفاء الشرعية عليها تدريجياً.

٦ - ولا يمكن أن ننكر أن القضايا المثارة أعلاه تتطلب دراسة واسعة ومتعمقة، تشمل غالباً نهجاً راسخاً للأمن الوطني تستند إلى مبادئ الحرب الباردة، ومسائل معقدة

متعلقة ببناء الثقة والتحقق، سيتعين بالضرورة تناولها في مرحلة لاحقة.

٧ - ولم يتمكن المجلس الاستشاري من تكريس اهتمام كاف لهذه المسألة الهامة. لذلك يمكن للمجلس الاستشاري أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الأمين العام يبين فيه أنه قد نظر في الطلب لأخذ الآراء وفق الفقرة ٤ من القرار ٥٤/٥٤ كاف، وأنه نظراً لتعدد المسائل التي ينطوي عليها الأمر، والاهتمام الذي تحظى به هذه المسألة في المجتمع الدولي، يرى المجلس الاستشاري أنه بحاجة لمواصلة مداولاته بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠١.